مادة المحاسبة الحكومية

قسم الإدارة العامة

اعداد

مدرس المادة : م. عمار غازي إبراهيم

الفصل الثالث

الموازنة العامة للدولة

ان فكرة الموازنة العامة هي فكرة موجودة منذ قديم الزمان لعملية العد والترقيم والحساب والانظمة بصورة بدائية حيث ان الألواح الطينية المسجلة منها الامور المالية في عهد البابليين والتي يعود تاريخها الى سنة ٣٦٠٠ قبل الميلاد حيث تعد اقدم ما عرف عن الموازنة .

ووضعت أول موازنة في انكلترا سنة ١٦٨٩ م ، وظهرت الموازنة في فرنسا على أثر الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م ، وطبقت في روسيا سنة ١٨٦٣ م ، وأول قانون للموازنة كان في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢١ م ، وتعتبر من اوائل الدول العربية التي طبقت الموازنة هي (العراق ، مصر ، سوريا) سنة ١٩٢١ م و ١٩٢٣ م .

أولا - تعريف الموازنة العامة :

(هي الجداول المتضمنة تخمين الايرادات ومصروفات الدولة لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة) حسب ماجاء به قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المادة / ٢ .

وتعرف على انها :

خطة سنوية اقتصادية مالية متمثلة بمجموعة من الأهداف والبرامج المقرر تنفيذها من قبل وحدات الدول المختلفة خلال فترة زمنية معينة (سنة مالية) معبرا عنها بتكاليف انشطة الوحدات الحكومية الغير هادفة للربح ومصادر تمويلها .

ومن خلال التعاريف اعلاه تبين ان :

١- الموازنة العامة تتكون من جزئين هما الايرادات وتتضمن ما يتوقع تحصيله من مبالغ خلال السنة المالية من مصادر الايراد المختلفة .

٢- جداول النفقات ، وتتضمن المبالغ المعتمدة (المخصصة) لوحدات الدولة خلال السنة المالية نفسها واوجه انفاقها لتنفيذ اعمال ومشاريع الدولة المختلفة .

ثانيا- خصائص الموازنة العامة

١- ان الموازنة تمثل خطة الدولة للسنة المالية القادمة .

٢- الوحدات الحكومية ليست مخيرة في التنفيذ وانما مسؤولة عن التنفيذ بتطبيق التعليمات والقوانين .

٣- السلطة المالية هي المسؤولة على مهمة الرقابة على مدى الالتزام بهذه الخطة المالية .

٤- كلما كان التنفيذ من قبل دوائر الدولة والالتزام العام بتنفيذ الخطة كلما كان الارتقاء بمستوى المهام بأحسن وجه وبنفس التكاليف المقررة .

٥- تقدير متوازن للمصروفات والايرادات لمدة محددة من الوقت .

ثالثا : اهداف الموازنة العامة

تهدف الموازنة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الأهداف على مستوى الدولة منها:

١- اهداف تخطيطية : تهدف الموازنة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الاهداف في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات عن طريق الآتي :

أ- تقدير النفقات الحكومية خلال الفترة القادمة .

ب- تقدير الايرادات ومصادر التمويل المتنوعة .

ج- الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

د. التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومية .

ه- وضع برنامج زمني لتنفيذ الموازنة .

٢- أهداف رقابية : تهدف الموازنة الى العاونة في تحقيق رقابة أكثر على عمليات التنفيذ عن طريق الآتي :

أ- قياس الآداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية .

ب- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية .

ج- تقييم الآداء عن طريق مقارنة الايرادات والنفقات الفعلية مع ماتم تقديره في الموازنة السنوية وتحليل الفرق واقتراح الاجراءات التصحيحية .

د- الرقابة على الموجودات التي تمتلكها الوحدات الحكومية والمحافظة عليها .

ه- الرقابة عن مدى التزام الوحدات الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي و التحقق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية والادارية .

٣- أهداف سلوكية : تهدف الموازنة الى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين في الجهاز الحكومي للدولة عن طريق الآتي :

أ- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار .

ب- تحقيق التوافق بين الفرد وأهداف الوحدة أي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

ج- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤسين وتوفير أساس عادل للثواب والعقاب .

رابعا : قواعد اعداد الموازنة العامة للدولة (المبادئ)

تعتمد صياغة الموازنة على مجموعة من القواعد العامة هي :

١- مبدأ سنوية الموازنة :

هو ان تغطي التقديرات للنفقات والايرادات سنة واحدة بحيث تستقل كل سنة بنفقاتها وايراداتها لتمكن السلطة التشريعية من فرض رقابة مستمرة على أعمال السلطة التنفيذية ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة حتى الآن .

فقد توضح من تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها تعد عن مدة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة حيث تعتبر مدة السنة افضل فترة تغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الأنفاق العام وعلى الموارد العامة اضافة الى ان هذه المدة تعطي فرصة لأجراء مقارنة بين الإيرادات واوجه الانفاق بين سنة واخرى وتحديد اتجاهاتها ومدلولاتها . كما ان وضع تقديرات لمبالغ النفقات والايرادات لمدة تزيد عن السنة الواحدة تكون غير دقيقة واكثر تأثرا بعدم التأكد بالنسبة لعوامل عديدة منها تقلبات الاسعار او حدوث كوارث طبيعية .

٢- مبدأ شمولية الموازنة :

بموجب هذا المبدأ يقتضي أن تكون تخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الايرادات العامة بصورة اجمالية ، وهذا يعني ان الدولة مكلفة بجباية الايرادات العامة وان وحدات الدولة المكلفة بجباية الايرادات ليس لها الحق في تنزيل النفقات العامة منها وقيد الصافي في موازنتها . أي عدم تخصيص ايراد معين لمجابهة نفقة معينة . وهذا يستلزم تجميع كافة الايرادات في صندوق الدولة لمواجهة نفقات وحدات الدولة المختلفة حسب ما مقرر لها من اعتمادات بموجب قانون الموازنة .

٣- مبدأ وحدة الموازنة :

وفقا لهذا المبدا يقتضي أن تعد الموازنة العامة بوثيقة واحدة تتضمن كافة تخصيصات النفقات في جانب مع كافة الايرادات في الجانب الآخر من الموازنة ، ويتضمن هنا المبدأ سهولة تقدير اجمالي كل من النفقات والايرادات التي تتكون منه الموازنة كما يسهل قياس الفرق بين جانبيها ان وجد سواء كان وفرا او عجزا ، كما يساعد هذا المبدأ على أحكام رقابة السلطة التشريعية على الموازنة ويسهل بالتالي استعمال حقها في المصادقة من عدمه .

٤- مبدأ النشر والعلانية للموازنة :

يجب ان تنشر الموازنة وتبلغ الجهات المختصة حيث ما يخص الجمهور يفترض ان تنشر الاجمالايات ومقدار الدعم والعجز والاتجاهات العامة الاقتصادية والاجتماعية للموازنة والاحصائيات الخاصة بالمقارنات بينها وبين موازنات السنوات السابقة. أما السلطة التشريعية فيفترض ابلاغها بالتفاصيل حسب الهيكل التنظيمي للدولة والتقسيم الجغرافي للوحدات الادارية ومدى اتساق الموازنة مع خطط التنمية ويتم ابلاغ وحدات الدولة بما يخصها من تقديرات بصورة تفصيلية وتحليلية لتسهيل عملية التنفيذ والرقابة .

٥- مبدأ توازن الموازنة :

تعني كذلك التوازن الحسابي اي ينبغي ان تكون :

مجموع تقديرات الايرادات العامة = مجموع تقديرات النفقات العامة ، وهذا يعني عدم تحقيق وفر او عجز في الموازنة . ان هذه النظرية مبنية على اساس تجنب العجز في الموازنة وكيفية تمويلها فان تمت تغطيته عن طريق القروض فان الفترة المالية التي تحقق فيها العجز تستفيد من القروض المستلمة لتمويل العجز وتتحمل كلفتها (القروض وفوائدها) الفترة المالية اللاحقة ، أما من جهة اخرى فهو تجنب التضخم وما يترتب عليه من محاذير اقتصادية .

اما النظرة الحديثة لمبدأ توازن الموازنة فمهومه اشمل واعم اذ ينصرف الى التوازن الاقتصادي الشامل (التوازن بين الدخل القومي المتوقع وبين الانفاق القومي المتوقع) ووفق هذه النظرية فمفهوم توازن الموازنة لا ينصرف الى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الايرادات بل ينظر اليه على نحو اعمق وذلك من خلال ما تمارسه الموازنة بجانبيها من ايرادات ونفقات من اثار على النشاط الاقتصادي ويمكن تحقيق العجز في اعداد الموازنة العامة للدولة كما في الحالات التالية :

١- زيادة المصروفات العامة مع الابقاء على نفس مستوى الايرادات .

٢- الابقاء على مستوى المصروفات العامة مع تخفيض للايرادات .

٣- تخفيض المصروفات العامة مع الايرادات على ان يكون التخفيض للايرادات اكبر .

٤- زيادة حجم المصروفات العامة والايرادات سوية على ان تكون الزيادة في المصروفات اكبر .

كما يمكن تحقيق الفائض في اعداد الموازنة العامة للدولة في الحالات التالية :

١- زيادة نسبة الايرادات العامة مع الابقاء على حجم نفس المصروفات .

٢- الابقاء على نسب الايرادات العامة مع تخفيض حجم المصروفات العامة .

٣- تخفيض كل من المصروفات مع الايرادات على ان يكون التخفيض للمصروفات اكبر .

٤- زيادة حجم المصروفات والايرادات سوية على ان تكون نسبة زيادة الايرادات اكبر .

ويجب ان يفهم هنا بان توازن الموازنة يحصل متى ما حصل التوازن في الاقتصاد والاستخدام التام للقوى العاملة .